تاريخ استقبال المقال:2015/06/01 تاريخ قبول نشر المقال: 2015/9/24 تاريخ نشر المقال:2015/12/01

الحرية الأكاديمية وأزمة البحث الاجتماعي في العالم العربي
رؤية استشرافية لمستقبل البحث الاجتماعي

أ.د/ فيروز مامي زرارقة
جامعة سطيف –2– الجزائر

ملخص:

الحرية الأكاديمية ركيزة من ركائز ديمقراطية التعليم يفترض بها أن تسخر لخدمة الإنسان أولاً وأخيراً، هذه الحرية تتطلب أولاً الحماية الناجعة من تأثير القوى التي تهدد موضوعية البحث، وتتطلب ثانياً توفير سبل الدخول إلى الأدوات والمصادر والوسائل المعرفية واستخدامها، وبذلك فقط تتحول العملية الأكاديمية إلى واقع ملموس وليس إلى تجريد، احتراماً للضمير الإنساني والعلمي، واحتراماً لحقوق الإنسان والمعرفة، ومن المنطقي أن تؤدى قلة الموارد المخصصة للتعليم إلى تدهور جودته، إلا أن هناك عناصر أخرى تؤثر بشكل حيوي في تحديد نوعية التعليم، ومن أهمها سياسات التعليم، ووضع المعلمين والمناهج وأساليب التعليم، وانعدام الحرية الأكاديمية ، فما هي معوقات ممارسة الحرية الأكاديمية في العلوم الإنسانية والاجتماعية؟ وما هو مستقبل البحث الاجتماعي في الجزائر والعالم العربي؟

Academic freedom and the crisis of social research in the Arab world Forward-looking vision for the future of Social Research

ABSTRACT :

Academic freedom is the most important pillar of education democracy, and which are supposed to be harness for human service, first and foremost. First this academic freedom requires effective protection from the impact of the forces that threaten the objective search ; Secondly requiring the provision of means to access to the tools ;sources and methods of knowledge, And use them .Thus just turn the academic process into a tangible reality, and not stripping, Out of respect for human conscience and scientific and respect for human rights and knowledge , through this paper we try to identify the obstacles to the exercise of academic freedom in the Human and Social Sciences and the future of the Social Research.

مقدمة

تعتبر الجامعات من أهم مراكز الإشعاع الفكري والتربوي في المجتمعات نظرا لدورها الأساسي في إعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدم والقيم الرفيعة، كما يقع عليها عبء تزويد الدولة بالكفاءات والخبرات الفنية المؤهلة علميا للمساهمة في حركة التنمية والتحديث.

وفي ظل المتطلبات العالمية الجديدة، ينظر إلى التعليم كواحد من أهم أعمدة النهضة والتقدم، وعليه فقد تم إحراز إنجازات ملموسة فى الخدمات التعليمية فى السنوات الأخيرة، ويتم بذل هذه الجهود على أوجه متعددة، فالنظام الذاتي المعاصر يشتمل على دور التعليم، المعلم، المنهج التعليمي، طرق التدريس ودمج التكنولوجيا فى العملية التعليمية[1]

وهناك اتفاق على أن الارتقاء بالثروة البشرية لن يحقق إلا بتعليم تتوافر فيه شروط الجودة الكلية في كافة مراحله ومستوياته، وذلك من خلال استحداث المنظومة التي توفر له ذلك في جميع مراحله، ابتداء من مرحلة ما قبل المدرسة وحتى التعليم الجامعي والعالي، ويبقى للتعليم الجامعي خصوصيته، اذ يلعب دوراً أساسياً فى حياة الأمم من خلال تلبية احتياجاتها من القوى البشرية التى تصنع حاضرها وترسي قواعد مستقبل التنمية فيها، وفيه تتبلور القيادة العلمية والعملية للمجتمع، وهو المسئول عن الحفاظ على التراث الثقافى وتنميته وتطويره، ولن يتحقق ذلك إلا بالارتقاء بمستوى خريج التعليم الجامعى والعالى فى اطار مفهوم الجودة الكلية لمواجهة تحديات المستقبل[2]

ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى أن التحدي الأهم فى مجال التعليم يكمن فى مشكلة تردى نوعية التعليم المتاح، بحيث يفقد التعليم هدفه التنموي والإنساني من أجل تحسين نوعية الحياة وتنمية قدرات الإنسان الخلاقة، ومن المنطقي أن تؤدى قلة الموارد المخصصة للتعليم إلى تدهور جودته، إلا أن هناك عناصر أخرى تؤثر بشكل حيوي في تحديد نوعية التعليم، ومن أهمها سياسات التعليم، وانعدام الحرية الأكاديمية ووضع المعلمين والمناهج وأساليب التعليم[3]

أولا- حول مسألة الحرية الأكاديمية

تعد الحرية الأكاديمية حجر الزاوية في نمو فاعلية الكليات والجامعات وزيادة كفاءة أدائها، إذ أن استقلالها الإداري والمالي والفكري يدفعها بقوة إلى التميز وتحمل مسؤولية جودة مخرجاتها أمام مجتمعها، فالجامعات العريقة في العالم تفاخر باستقلالها وحرية فكر منسوبيها، وتناضل من أجل حماية مكتسباتها من التدخلات الخارجية بقوة النظام، فموضوع الحرية الأكاديمية في التعليم العالي موضوع قديم حديث في آن واحد ، إذ يعد أحد الأعراف الأكاديمية المتوارثة التي يعمل بها، وقد لا تكتب في المحاضر الرسمية في كثير من جامعات العالم، وربما لا يختلف اثنان على مفهوم الحرية الأكاديمية وفحواها، إذ تعني استقلال الكليات والجامعات إدارياً ومالياً وإتاحة الحرية لها لتصريف شؤونها، كما تعني تمتع الأساتذة فيها بحرية التدريس والبحث وإبداء الرأي، والمشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية ذات العلاقة وتعطي الطالب الحق في حرية الاختيار والتعلم والتعليم دون تمييز.

وتأسيساً على ذلك فقد حدد مؤتمر ليما مثلا[4] (إعلان ليما 1988)،مفهوم الحرية الأكاديمية للهيئة التدريسية واستقلال مؤسسات التعليم العالي، بأنها حرية التفكير لأساتذة الكليات والجامعات وآخرون من المجتمع التعليمي، وذلك تقديراً للتنمية العلمية التي أخذت في الانتشار بفضل أفكار وجهود أولئك الأساتذة، أو ما أسماه فرنسيس بيكون عام 1605 بالمعرفة المتقدمة، كما ذهب الإعلان إلى تعريف الاستقلال بأنه يعنى

"استقلال مؤسسات التعليم العالي عن الدولة وغيرها من قوى المجتمع"، وصنع القرارات المتعلقة بسير العمل الداخلي فيها وبماليتها وإدارتها، وإقرار سياستها للتعليم والبحث العلمي والإرشاد وغيره من الأنشطة ذات الصلة.

وفي بريطانيا الحرية الأكاديمية هي حرية المؤسسات الجامعية ككل، وحمايتها من التأثيرات الخارجية سواء أكانت تلك التأثيرات سياسية أو غير سياسية، بينما ينصب مفهومها في الولايات المتحدة الأمريكية على حرية الأساتذة في الجامعات، وكل جامعة مسئولة عن حرية منسوبيها[5]، كما تتميز الحرية الأكاديمية بمنح الثقة الذاتية، والجماعية لأعضاء الهيئة التدريسية، فتقدح فيهم ملكة الإبداع وتدفعهم للتجديد، وتثير فيهم حافز الابتكار ومن ثم الاستمرارية في تجويد الأداء الذي يعد مطلباً رئيساً من متطلبات هيئات الاعتماد الأكاديمي، كما أن الشعور بالحرية يعزز انتماء الأستاذ والطالب لكلياتهما وجامعاتهما ومجتمعهما.

فالأستاذ في كثير من الجامعات العريقة يملك الحرية في تدريس طلابه ما يراه مفيداً لنموهم الفكري والعلمي والنفسي ويزودهم بالمهارات والقيم والاتجاهات التي تعدهم للمساهمة في تنمية أسرهم ومجتمعهم وحرية البحث والاستقصاء والتجريب واستجلاء الحقيقة وتوظيف المعرفة، بالإضافة إلى حقه في المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بخبراته في تخصصات قسمه وكليته، أما الطلاب فلهم الحق في التعليم والتعلم ولهم حق الحرية في اختيار تخصصاتهم العلمية ولهم حق المشاركة في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بإعدادهم الأكاديمي والمهني وكل ماله علاقة بحياتهم الجامعية.

كما جاء أول مبدأ من مبادئ إعلان عمان للحرية الأكاديمية على النحو التالي "ضرورة إلغاء الوصاية السياسية عن المجتمع الأكاديمي، والتزام السلطات العمومية باحترام استقلال المجتمع العلمى بمكوناته الثلاثة من أساتذة وطلبة وإداريين، وتجنيبه الضغوط الخارجية والتدخلات السياسية التي تسئ إلى حرية الهيئات الأكاديمية مما يوفر شرطا ضروريا لنجاح العملية التعليمية وتطور البحث العلمي"

فالحرية الأكاديمية تعني حرية أعضاء الهيئة التدريسية من أساتذة وباحثين وطلاب في القيام بواجباتهم التدريسية والبحثية دون ضغط خارجي، ويقابل ذلك واجبات يجب على الهيئة التدريسية القيام بها، ومنها ضرورة المحافظة على المعايير العلمية والإخلاص في التجديد والإبداع والتسامح وقبول الرأي الآخر، بالإضافة إلى المسئولية الأخلاقية في تحديد أولويات البحث وتبعات نتائجه[6]

كما أكد إعلان عمان للحرية الأكاديمية والصادر عن مؤتمر الجامعات العربية بالعاصمة الأردنية في 2004 في ديباجته على أن "مؤسسات التعليم والبحث العلمي في البلاد العربية تعانى من مشاكل كبيرة تشمل طرق التعليم، ومناهج البحث وأساليب الإدارة وسوء استخدام الموارد وتأهيل المدرسين، كما تشمل الحرية الأكاديمية على مفهومين رئيسين هما :

– الحرية الأكاديمية المؤسسية والتي تعني حماية المؤسسة من المتنفذين الضاغطين على قراراتها، وتوجهاتها العلمية والإدارية والمالية.

– وحريتها في اختيار أعضاء هيئة التدريس والطلاب، واختيار مفردات محتويات مقررات المناهج الدراسية، ولعل المفهوم الواضح للحرية المؤسسية الأكاديمية صدر عام 1957 عن المحكمة العليا الأمريكية، حيث فوضت الجامعات صلاحيات اختيار الشخص المناسب للتدريس وماذا يجب أن يدرس، وكيف يدرس، ومن يمكن قبوله من الطلاب للدراسة في الجامعات[7]، ويؤكد على ضرورة المناقشة بين أعضاء الهيئة التدريسية

للوصول إلى اتفاق حول ما يجب أن يدرسوه ، وكيف يدرسون المقررات الدراسية إذ أن " إزاحة التركيز من عملي كفرد إلى عملنا كجماعة ليس في صالح المؤسسة وحدها، بل في صالح الهيئة التدريسية أيضاً إلى أبعد الحدود "[8]

فحرية الأستاذ الأكاديمية تعني حمايته في الكلية أو الجامعة من التسلط على فكره وأدائه التدريسي والبحثي داخل الجامعة وخارجها، على ألا يتعارض مع مفردات المقررات التي أقرتها لجنة المناهج بالقسم الذي ينتمي إليه، وله الحرية في تقويم طلابه دون أية توجيه من أية جهة كانت، كما يحق له إجراء البحوث ونشر نتائجها.[9]

ثانيا– ضوابط الحرية الأكاديمية

تلتزم مبادئ الحرية الأكاديمية بعدة ضوابط يجب على الأساتذة والطلبة الالتزام بها، إذ لا يسمح لأستاذ الجامعة أن يدرس الطلبة موضوعات قد تثير الجدل الفكري، أو التعرض للقيم الدينية للمجتمع أو القيم الأخلاقية أو إثارة شغب سياسي[10]، فالحرية ليست مطلقة بل نسبية حيث أن الاستقلال الأكاديمي يعني حرية التجريب دون خشية من العواقب، ويؤيد هذه الرؤية إعلان مبادئ الحرية الأكاديمية والتثبيت الصادر عام 1940 الذي بيَّن أن مؤسسات التعليم العالي تعمل على خدمة الصالح العام، وليس لمصلحة الأفراد أو المؤسسات، ويتوقف الصالح العام على البحث الحر عن الحقيقة وإشهارها بحرية، وهنا تأكيد على ضرورة تجنب الخلط بين استقلال أعضاء الهيئة التدريسية والخصخصة، فالاستقلال أساس للحرية الأكاديمية، ولا يمكن اختزاله لأن الهيئة التدريسية في حاجة للحرية لمتابعة عملها الذي يعود بالفائدة على المجتمع دون أن يقيدها ما يعتبر قابلا للتسويق أو الخصخصة التي تعود فائدتها للعضو الذي ينتفع بها.[11]

وما دامت هذه المرحلة تتسم بالتحالفات بين بحوث العلوم التطبيقية في الجامعات واقتصاد المعرفة دون ضوابط قيمية، فهل تجد العلوم الإنسانية من يتحالف معها لتبقى على قيد الحياة، أم يجب أن تصارع من أجل البقاء على وظائفها التقليدية رغم وجود توجهات تعمل على تهميشها ؟ وهل تضمن لها الحرية الأكاديمية – إن وجدت – استمرار برامجها ؟

ثالثا– معوقات ممارسة الحرية الأكاديمية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

الحرية الأكاديمية عبارة عن حرية الطلبة والأساتذة في الجامعات في الدراسة والبحث وتعليم مختلف الأفكار والموضوعات والتعبير عن كافة وجهات النظر بما في ذلك الأفكار والموضوعات المثيرة للجدل، في إطار من التبادل الفكري الحر الساعي نحو الحقيقة والمعرفة دون رقابة أو تدخل أو ضغط أو تهديد من أي جهة كانت، وكذلك دون أن يتعرض الطلاب والأساتذة للمسائلة والعقاب.

إن الجدل في الحرية الأكاديمية يختلف من تخصص إلى تخصص دراسي آخر، لكنه مطروح بشدة في العلوم الإنسانية والاجتماعية كالسياسة والاقتصاد وعلم الاجتماع والفلسفة التي تتماس بطبيعتها مع قضايا جدلية ومثيرة للخلاف، حيث أن منع الأكاديميين في العلوم الطبيعية من التعليق أو التحدث في السياسة أو الانتخابات مثلا لن يؤثر في تعليمهم لهذه العلوم، وعلى العكس من ذلك منع الأكاديميين في التخصصات الإنسانية لاسيما التاريخ والعلوم السياسية وعلم الاجتماع من نقاش الصراعات السياسية أو الاجتماعية سيؤثر كثيرا في جودة وثراء ما يعلمون.

وإجمالا يبدو أن حرية الطلبة والأساتذة في الجامعات العربية مهددة وتحصل تجاوزات كبيرة في حقهم، في البحث والتعبير، وللأسف دون أن يندد بهذه التجاوزات، وهذا ليس مقصوراً على الدول التي تغيب

فيها الديمقراطية وحقوق الإنسان، بل إنه بعد أحداث 11 سبتمبر، حتى الدول الديمقراطية أخذت حكوماتها تمارس ضغوطها على الأكاديميين في الجامعات تحت ذرائع مختلفة، مما نشط التساؤلات مرة أخرى عن الحرية الأكاديمية ومن أين تبدأ وأين تنتهي، وهل هناك نقاط يجب أن تنتهي وتقف عندها؟، إلا أنه يبدو أن السعي اللا منتهي نحو المعرفة الجديدة وتبادل الأفكار ووجهات النظر يمكن أن يؤدي إلى رد فعل عنيف من الحكومات أو الأحزاب السياسية أو حتى بعض الأفراد الذين تقلقهم أن تتزعزع سيطرتهم على طريقة تفكير الناس الذي قد يؤثر فيه الحراك المعرفي "الحر" للجامعة.

على سبيل المثال في عام 2009 وفي جامعة كاليفورنيا سانتا باربرا، قام البروفسور ويليام روبنسون Robinson William بإرسال ايميل لطلبته في مادة "علم الاجتماع والعولمة" من بين ما كتب فيه روبنسون "أن إسرائيل تقوم بإبادة منظمة للشعب الفلسطيني ومع العولمة هناك مسؤولية أكبر على كل الأفراد لأنهم شهود على هذه المذبحة" وأرفق للمقارنة صور لمذبحة اليهود في ألمانيا وصور لمذابح الفلسطينيين في غزة.[12]

وطالت الضغوط والاعتراضات روبنسون بأنه عدو للكيان الإسرائيلي ومعادٍ للسامية، ولكنه رد بأن من ضمن محتوى المنهج موضوع الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وقبل كل ذلك فهو يهودي بالأساس ومن حقه أن ينتقد بني جلدته وهو في نفس الوقت يسمح بالنقد المضاد، فماذا عن الجامعات العربية؟

غالبية الأكاديميين العرب يرون أن مفهوم الحرية الأكاديمية غير محدد ومشوش، ونسبة منهم تمارسه وفقاً لاجتهادات شخصية، فلا يوجد في القوانين أو الدساتير ما يشير إلى مفهوم الحرية الأكاديمية وما حدوده وماهية تطبيقاته، بل لو استعرضنا وثائق الجامعات العربية وأهدافها ورسالتها سنجد أنها تخلو من مفهوم الحرية الأكاديمية ولم تتم الإشارة إليه حتى بطريقة غير مباشرة.[13]

ومن ناحية أخرى يجب أن يكون ماثلا في الأذهان أن الجامعة هي جزء من المجتمع وما ينطبق عليها ينطبق عليه، فغياب الحريات في المجتمع من الأسرة والتربية والمدارس العامة والمحيط ككل سينعكس ويطول أيضا الجامعة، لذا ستتكاثر القيود في الجامعة، ولنبدأ من الطلبة فهناك قيود في حرية التعبير وطرح الأفكار والسلوك، وهنا لا أتكلم عن النقاش في مواضيع الدين والسياسة، بل في أمور أبسط من ذلك بكثير، حيث يشعر الطالب بأنه مقيد، وخوفا من سخط الجامعة أو حتى أستاذ المادة يضطر لأن يختار بحثه في موضوع يروق للأستاذ، و ضمن نظرية أو منحى عملي يقدسه الأستاذ، وكلنا نعرف أن لكل علم من العلوم منحى ونظريات متعددة، وكثيرا ما نحذر من أن يحصر الأستاذ نفسه في نظرية معينة ويقدسها ويفرضها على طلابه، ليشعر الطالب أنه مشلول ومسلوب الإرادة والحق في الاختيار بدلا من أن يكون ناشطا، وهو من المفترض من يطرح الأفكار الجديدة ويعيد التفكير في الأفكار القديمة ويمحصها ويطرحها من جديد، وبالتالي تكون مخرجات هذه الجامعات من الطلاب الذين تربوا على التبعية وملئت عقولهم بالمعلومات قصرا ومن دون اختيار، والأسوأ أن هذه الجامعات ساهمت في تشكيل عقول هؤلاء وفقا لرؤية ضيقة وزاوية محددة يطلوا منها على تنوع هائل في الأفكار والاتجاهات، وبدلا من أن يكون الطلبة مشاركين في حراك مجتمعهم وخلاقين في شتى أنواع المعرفة ، يصبحون مجرد نسخ مكررة.

أما بالنسبة للأساتذة فيبدو أنهم تمارس عليهم الضغوط ومن ثم يمارسونها على طلابهم إذ يعاني الأساتذة في الجامعات من غياب الحرية في طرح الآراء، وخلال عملية التدريس تصل القيود على فرض منهج معين وكتاب بذاته يحاسب الأستاذ أن يبدله بغيره، كما أن الأساتذة يتعرضون للتدخل في عملهم من

الإدارة في الجامعة، وقد تصل الضغوط إلى التدخل في نتائج الطلبة، وإذا كان أستاذ الجامعة يطير بجناحين أحدهما جناح التدريس، فإن الجناح الآخر الذي هو البحث ليس بأفضل حالاً، فغياب الحريات في البحث يفقد الأستاذ الجامعي الدافعية والشغف لملاحقة القضايا العلمية والملحة والبحث عن إجابات لها مما يدفع الأساتذة إلى طرح واجترار مواضيع مكررة لا لشيء إلا لتلبية متطلبات الترقية وفي النهاية تغيب أو تُغيب مشكلات الواقع الحقيقية عن الطالب والأستاذ والجامعة.

رابعا-الحرية الأكاديمية و أزمة البحث العلمي الاجتماعي

لا تقدم في العلم إلا بتوفر الحرية، وإن البحث العلمي يكون حيث تكون الحرية، والإبداع العلمي لا يمكن أن يتحقق إلا في مناخ ديمقراطي حر، فعلاقة البحث العلمي بالحرية علاقة تأثير وتأثر، تجعل حرية البحث العلمي إلى جوار قمم الحقوق الإنسانية الكبرى، كحق الحياة،والملاحظ أن الدول العربية لم تتمكن حتى الآن من انتهاج سياسة عربية موحدة في مجال البحث العلمي، مما جعله مهمشا في نشاطات الدولة واهتماماتها، وغالبا ما تقوم الدول باستيراد التقنية الغربية التي قد لا تصلح في كثير من الأحيان وتتكلف كثيرا، هذا بالإضافة إلى تأثر هذه المجتمعات بمستحدثات سلوك الغرب مما شوه كثيرا من الحضارة العربية، "وقد استتبع ذلك هجرة العقول العربية إلى الخارج هذا بالإضافة إلى عدم تكامل البحث العلمي العربي، وترجع كل هذه السلبيات إلى عدم العناية بأهمية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وضعف الاعتمادات ونقص المعلومات"[14] فلو أخذنا مثلا مؤشر نشر الأبحاث نجد أن العلماء العرب قد نشروا 7077 مقالا وبحثا في عام 1995 في المجلات الدولية مقابل 166829 مقالا للولايات المتحدة، 43891 مقالا لليابان 1118 لإسرائيل 36233 لألمانيا، 1108 مقالا لمصر وذلك خلال عام 1997 وفقا لتقرير البنك الدولي لعام 2002 حول مؤشرات التنمية في العالم[15]

أما في الجزائر فإن واقع البحث العلمى يعانى قصوراً فى تلبية الاحتياجات الماسة والعاجلة، وما زال دون المستوى المطلوب من أجل تحقيق تنمية شاملة ، وذلك نظراً لوجود العديد من المشاكل، تتمثل أساساً في ضعف مستوى إعداد الباحثين وعدم توفر المناخ المناسب للعمل والافتقار إلى المعلومات وصعوبة الحصول عليها وانخفاض نسبة ما تخصصه الدولة من ميزانيتها للإنفاق على البحث العلمى والتكنولوجيا بالرغم من الزيادة السنوية فى الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع.[16]

وإذا ما انتقلنا إلى واقع البحث الاجتماعي، فإنه ليس بأفضل الحال بل أسوء من البحث العلمي في العلوم الدقيقة والتطبيقية، حيث يمر بأزمة هي نتاج مباشر لواقع اجتماعي لا يخرج عن إطار تبعية المجتمع للنظام الحاكم وطبيعته حيث تخلق أزمة المجتمع أزمة الفكر[17]، حيث يعتبر المشتغلون بالعلوم الاجتماعية جزء من المجتمع ومشكلاتهم جزء من مشكلات المجتمع عامة[18] وإذا كان المنتج البحثى للعلوم الاجتماعية تذكيها عوامل مجتمعية تأتي في مقدمتها خصائص السلطة والقوى والحركات الاجتماعية والسياسية المهيمنة، وهي خصائص تتجمع لتصنع وعيا وممارسات مناهضة لتطوير الإنتاج السوسيولوجي وتحريك الطلب علية وتوظيفه، فهي تكرس ممارسات وقيم تحاصر الإبداع بالتحريم ومحاصرة الحريات بما في ذلك الحريات الأكاديمية وحق الحصول على البيانات من المصادر المختلفة الرسمية والميدانية، وتكبل العقل وترهبه بالتعصب والقبلية الإيديولوجية والفكرية [19]، يدعم ذلك الافتقار إلى سياسة عامة للبحث العلمي، فالجامعات ومراكز البحوث بشكل عام لا تلتزم ببرامج أو سياسات جماعية محددة سلفا أو أسلوب محدد للنشر أو تبادل نتائج ما تقوم به من أبحاث [20] .

كما تضع المراكز البحثية التي تنتمي إلى ميدان العلوم الاجتماعية أمام الباحثين إطارا تقليديا لاختيار الموضوعات باستثناء حالات لا يمكن القياس عليها[21]، فمعظم مؤسسات البحث الاجتماعي تنشأ بدون هدف عام واضح وتنظم بأساليب بدائية عاجزة ، لذا فهي لم تنجح في تناول القضايا الحيوية في المجتمع العربي بالتحليل، بل ولم توفق في دراسة ما عرضت له من موضوعات، مما دعا البعض إلى القول بأن معظم مراكز ومؤسسات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي قد تحولت الى مراكز توظيف أكاديمي حيث تركز أساسا على العمل الأكاديمي بدلا من تركيزها على العمل البحثي.[22]

إن الباحث العربي –في هذه العقود التي نعيشها– لا يتمتع بكامل الحرية أثناء ممارساته البحثية فهو مقيد بكثير من الجهات الرقابية والإدارية التي تتصف بضيق الأفق والبيروقراطية، فالجهات الرقابية تحول دون قيام الأساتذة بتدريس كتب بعينها وتفرض شروطا للحصول علي تصاريح لإجراء استبيانات ودراسات مسحية، الأمر الذي يعمل على إعاقة البحوث في مجال العلوم الاجتماعية، كما أن الباحث لا يستطيع أن يعلن نتائج بحثه علانية وبشكل رسمي مادامت هذه النتائج لا تتفق ورؤية الجهات الرسمية والسياسية والإدارية، وهناك عدة عوامل أسهمت في حدوث ما يمكن أن يسمى بأزمة التعليم الجامعي والبحث العلمي أهمها **ما يلي:**[23]

– ندرة أو شح التمويل.

– انعدام ارتباط محتوى و طرق التدريس الجامعي بحاجات المجتمعات وبخاصة في عصرنا الحالي الذي يشهد تطورات متسارعة في مجال المعرفة بشكل عام ومجال تكنولوجيا المعلومات على وجه الخصوص.

– بطالة خريجي الجامعات أو البطالة المقنعة للخريجين.

– المطالبة الاجتماعية بأن تتحمل الجامعات المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الأهداف الموضوعة لها،وضرورة خضوعها لنظام الرقابة والمساءلة الإدارية.

– الضغوطات الاجتماعية على مؤسسات التعليم الجامعي لكي تحقق مبدأ الكلفة/الفعالية.

وهنالك قناعة في الأوساط الاجتماعية والأكاديمية في الوطن العربي مؤداها أن إدارة الجامعات تفتقر إلى الفعالية و انعدام الاستقلال الذاتي وضخامة الأنظمة والتعليمات وغموضها وتناقضها وتعدد المستويات أو الحلقات الإدارية والهرمية في كتابة التقارير والضبط، فالقرارات يتم اتخاذها على أعلى مستوى في قمة الهرم الإداري وإهمال دور القيادات الإدارية الوسطى والتنفيذية، الأمر الذي ترتب عليه عجز في الإداريين المقتدرين وسيادة نمط إداري معروف باسم"إدارة الطوارئ والأزمات"، يضاف إلى ذلك أن معظم طاقات الجامعات تصرف على الأمور الروتينية ولا توجد أي سيطرة إدارية على أداء العاملين من أكاديميين وإداريين، وبالتالي معرفة مستوى هذا الأداء وغالبا ما تستخدم أساليب مراوغة وتأخير لمقاومة الإصلاح والتغيير.

سادساً : مستقبل البحث العلمي : سبل تجاوز الأزمة

يعتبر البحث العلمي القاعدة الأساسية التي تنطلق منها محاور التنمية الصناعية والاجتماعية والاقتصادية وهو مقياس التقدم للدول، وأن التفاوت الواضح بين الدول المتقدمة والدول النامية يرجع بشكل أساسي إلى الاستثمار في البحث العلمي وتطبيق نتائجه في كافة القطاعات التنموية، ولهذا فإننا في الجزائر إذا ما أردنا مواصلة مسيرة التقدم والتنمية ومواجهة تحديات العولمة وتضييق الفجوة مع الدول الصناعية والتكنولوجية التي تمتلك أسباب المعرفة المتقدمة، فلا بد لنا من الاهتمام بالبحث العلمي ولا بد من وضع

استراتيجيات وخطط عمل دورية وواقعية وأولويات قابلة للتطبيق لما يجب أن يكون عليه البحث العلمي المستقبلي في كافة المؤسسات البحثية، خوفا من أن نصبح مستخدمين لا منتجين أو مطورين للتكنولوجيا الحديثة، ولعل تخصيص موازنة سنوية مناسبة لهذا الغرض تصل إلى أكثر من 1% من الناتج المحلي الإجمالي تعتبر الخطوة الأولى على الطريق، بحيث تصرف هذه الموازنة من خلال إدارة فاعلة ومؤثرة وتشريعات منظمة على تهيئة بيئة بحثية مناسبة ومتطورة وكوادر بشرية مدربة، وعلى تمويل مشاريع البحث العلمي والتطوير في مؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية المتخصصة في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، التي تؤدي إلى تحقيق خطط التنمية في هذه القطاعات، وفي هذا المجال فان الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات الإنتاج المختلفة لها دور محوري في التنمية الشاملة وتؤدي إلى تطوير كلا الجانبين.

كما أن البحث والتطوير يعتبران من المرافق الاستثمارية الهامة التي تؤدي إلى التحولات التكنولوجية بجميع أبعادها المادية والبشرية والنظرية والتطبيقية والمدنية والعسكرية، و البحث والتطوير كأي استثمار اقتصادي يعتمد على معايير تقييم الجدوى والكفاءة، فالبحث والتطوير نشاط علمي تكنولوجي مؤسسي يقوم على توجيه مخطط للإنفاق الاستثماري وفق معايير الجدوى الاقتصادية، وذلك لتعزيز المعرفة العلمية في المجالات كافة، وربطها بوسائل الاختبار والتطبيق والإنتاج بما يضمن تطويراً أو ابتكاراً أو اختراعاً لتوليد أجهزة أو مواد أو أساليب إنتاج أو منتجات جديدة أو محسنة أو لرفع الكفاءة الإنتاجية.

وغالبا ما تستخدم المؤشرات التالية لربط البحث والتطوير بالأداء الاقتصادي، ومنها على سبيل المثال لا الحصر حجم الإنفاق الاستثماري الحقيقي، ونسبة هذا الإنفاق إلى مجموع الإنفاق في منشأة أو صناعة أو بلد ما، عدد العلماء والتقنيين من المتخصصين في العلوم التطبيقية والهندسية العاملين في البحث والتطوير والخبراء ذوي المؤهلات العالية في مجالات تقييم المشروعات وتقييم كفاءة الأداء، وقيمة النواتج المباشرة لنشاطات البحث والتطوير كالأجهزة الرأسمالية والمواد المستخدمة والمنتجات النهائية والكوادر المدربة والبحوث العلمية المتخصصة وبراءات الاختراع وقواعد المعلومات وغيرها، ومن أجل كل ذلك لا بد من توفير جملة من المتطلبات منها:

– لا بد من تقييم كافة البرامج الاستثمارية الموجهة للبحث والتطوير وتقويم نتائجها التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية المختلفة.

– لا بد كذلك من ربط نشاطات البحث العلمي والتكنولوجي بحاجات المجتمع الحقيقية وبالاستراتيجيات المعتمدة للتنمية الصناعية في الوطن.

– يجب تعبئة العلماء والكوادر المتخصصة للعمل في فرق عمل مشتركة تعمل بروح الفريق الواحد، وإيجاد بدائل محلية ذات تكاليف أدنى من مثيلاتها الأجنبية، وربط مؤسسات التعليم ومراكز البحث بالتحولات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية.

ومن هنا تبرز أهمية إنشاء مراكز متقدمة للبحث والتطوير على جميع المستويات، وجذب العلماء وتقديم حوافز سخية لهم، إضافة إلى البرامج المتقدمة في التدريب والدراسات العليا داخلياً وخارجياً، وزيادة الإنفاق على نشاطات البحث والتطوير نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث تصل هذه النسبة في الدول المتقدمة إلى (2.5%)، في حين أنها لا تتجاوز (0.2%) في الدول النامية. ويرتبط بذلك زيادة نسبة العاملين في البحث والتطوير إلى مجموع السكان، إذ تقدر بالدول النامية بحوالي (0.07%) بينما تصل في

الدول المتقدمة إلى (0.31%)، أي بنسبة تتجاوز أربع أضعاف الدول النامية، وهذا ينعكس على مساهمة الدول الصناعية المتقدمة في الابتكارات التطبيقية والاختراعات، حيث تجاوزت (80%) من مجموع براءات الاختراع المسجلة في العالم[24].

ولعل تطوير البحث العلمي يتطلب دعما حكوميا وتعاونا وثيقا بين مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي والقطاعات الإنتاجية العامة والخاصة وذلك من خلال محاور عديدة، منها دعم الحاجات الرئيسية للقوى البشرية، وعمل التعديلات اللازمة للسياسات والتشريعات، ودعم التمويل الموجه للبحث العلمي ودعم وسائل البنية التحتية ودعم شبكات الاتصال والتواصل مع الباحثين والمؤسسات العالمية.

وفي الوطن العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة يواجه البحث العلمي بقوى وتحديات داخلية وخارجية، تستهدف الحفاظ عليه في حالته الراهنة، بوصفه نشاطا يهدر الإمكانات المادية والعقلية أكثر منه نشاطا لاستثمارها والاستفادة منها، والحفاظ على مؤسساته البحثية المختلفة في حالتها الراهنة ككيانات منفصلة عن الواقع الاجتماعي والتنموي العربي، عاجزة عن الاستفادة من معطياته وعاجزة أيضا عن الوفاء بمتطلبات واقع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإذا أخذنا مؤشر التمويل علي سبيل المثال فوفقا لإصدار "1998 من تقرير" العلم في العالم ".[25]

يعد تمويل البحث في العالم العربي من أكثر المستويات انخفاضا في العالم، فقد بلغ معدل الإنفاق العلمي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي 0.14% فقط في العالم العربي عام 1996 ، مقابل 2.53% عام 1994 لإسرائيل، 2.9% لليابان و 1.62 لكوبا.[26]

لذا يجب ان نخرج من إطار ردود الفعل إلى صناعة الفعل، وهذا يتطلب إستراتيجية قومية واقعية، تُعرض بشفافية بحيث يلتف حولها الجميع ويلزم ذلك أن تكون هناك قناعة وإيمان لدى صانعي القرار بأن البحث العلمي ضروري وهام وأنه وراء كل تقدم في العالم، وهذا يتطلب الاهتمام بجودة رأس المال البشرى وتوفير نماذج لاختيار المشكلات الاجتماعية وتحديد الحلول المناسبة وكذلك الإطار الذي من خلاله يمكن لثقافة وقيم المجتمع أن تُدرس وتتطور[27].

وتبقى سلامة جهودنا البحثية وجدواها بل ومشروعيتها لا تقاس بقيمتها العلمية (النظرية والمنهجية) فقط، ولكن أيضاً بقدرتها على الإسهام في تحقيق تقدم على طريق حل مشكلاتنا، وتبدو الحاجة ماسة كما يدعو " التقرير الاقتصادي العربي الموحد أكثر من أي وقت مضى لاعتماد سياسات فاعلة للتنسيق بين التنمية والبحث العلمي والتطوير والابتكار، ويتطلب ذلك من بين أمور أخرى إعادة بناء ودعم مؤسسات البحث العلمي بما فيها مواقع البحث في الجامعات ضمن أفق أوسع، مع ربط هذه المؤسسات بمواقع الإنتاج العامة والخاصة والتي يتعين بلورة وإيجاد مفهوم عام ومقبول بدورها في تطوير المجتمع ضمن وظائفها الاجتماعية،

يؤكد ما سبق أن الإعداد النوعي لرأس المال البشرى يعد أحد الرهانات التنموية في سباق التنافسية العالمية فهو الذي يمنح المجتمع قوته الإنتاجية التي تسهم في الإنتاج الاقتصادي وفى المعرفة وفى المعلومات وفى

مجالات الإبداع الأخرى، ولهذا يرى خبراء التنمية أن التعليم والبحث العلمي هو القاطرة التي تدفع المجتمع نحو استدامة التنمية.

استخلاصات ختامية

ختاما الحرية الأكاديمية في الجامعات ليست غاية بحد ذاتها، وإنما هي وسيلة للنهوض بالطالب والأستاذ والجامعة ومن ثم النهوض بمحتضن هؤلاء جميعا وهو المجتمع، ولعل من أهم القواعد الأساسية لتطور المجتمعات والدول وبناء مقومات دولة المؤسسات الدستورية هو احترام الحريات الأكاديمية وصيانتها وعدم تسييس التعليم أو عسكرته، وهذا الموضوع له صلة وطيدة مع احترام حقوق الإنسان وخضوع الدولة والأفراد للقانون، فالجامعات العربية لا زالت بعيدة عن نبض المجتمع، نتيجة للتهميش الذي تعاني منه، والجمود الذي تكرّس في مناهجها ومخرجاتها، مما يجعل إصلاح منظومة البحث والتعليم في سياق تحولات الحراك العربي مطلبا ملحّا لما ينطوي عليه من أهمية في تثبيت دعائم مرحلة الانتقال، من خلال ترسيخ الدور التنويري للجامعة كمنارة للعلم والمعرفة وترسيخ قيم الديمقراطية والمواطنة والحرية والتغيير والإبداع والخلق والابتكار خدمة للمجتمع والإنسانية، والسماح للكفاءات العلمية من مختلف المجالات والتخصصات بالمساهمة في المرحلة الانتقالية الراهنة التي تعيشها مختلف البلدان العربية التي عاشت أجواء الحراك المجتمعي، وتوفير الحماية للباحثين في سعيهم إلى المعرفة وكشف الحقائق، وترسيخ استقلالية الفضاء الجامعي علميا وماليا وإداريا، إلى جانب ضمان حق الجامعة وحريتها.

ومن نافلة القول أن استقلال الجامعة الجزائرية مهنيا وماليا وإداريا يعد أهم مقومات ضمان توافر حريات التفكير والإبداع المعرفي والعلمي والبحث العلمي وحماية الحرية الأكاديمية، وتبين من خبرات الجامعات العريقة في الدول الديمقراطية أن إتاحة الحرية الأكاديمية وحرية البحث العلمي دون أية مؤثرات سلبية، أسهمت بالفعل في تطوير البحث العلمي ودفع التنمية البشرية الشاملة خطوات هامة إلى الأمام، مما أدى إلى نتائج على جانب من الأهمية، وهو تقدم المجتمع ككل على مستويات الإنتاج والتنمية الإنسانية وتشجيع الأخذ بالتقانة المتقدمة ورفع مستوى معيشة السكان.

الهوامش

[1] حامد عمار(1998): من السلم التعليمي إلى الشجرة التعليمية، المجلة الاجتماعية القومية، عدد خاص" عن التعليم "، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة، سبتمبر1998، ص6

[2] المؤتمر القومى للتعليم العالى13-14 فبراير ، مركز القاهرة الدولي للمؤتمرات 2000، ص1

[3] تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003، ص 52.

[4]إعلان ليما " الحرية الأكاديمية "(1988)لجمعية العمومية الثامنة والستين لخدمة الجامعات العالمية ، المنعقدة في ليما في الفترة من 6-10. http://www.afwinfo.org/look/

[5] الحبيب مصدق(2008): الحرية الأكاديمية ونظام التعليم الحر المستقل " المنتدى الموازي لمنظمات الإصلاح ، ص64

[6] المكتب الإقليمي للدول العربية نحو إقامة مجتمع المعرفة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى،(2012)، إعلان عمان، ص21

[7] اليونسكو: إنجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته – المؤتمر الإقليمي .العربي حول التعليم العالي –القاهرة، 30 أيار/مايو 2 –حزيران يونيو، 2013

[8]نشرة المجتمع المدني.أكاديميون تحت الحصار،"العدد 127، السنة 11 ، يونيو 2005 . (http://www.eieds.org)

[9] ورغن ، جون ف (2006):" الأقسام الفاعلة بناء ثقافات التميز وتعزيزها في البرامج الأكاديمية " ترجمة ديب ، ثائر ، مكتبة العبيكان ، ص 84–85

[10] عمار حامد (2007): حرية الأستاذ والطالب واستقلال الجامعة " مجلة روز اليوسف، 1/ 2007/6 ، ص59

[11]ورغن ، جون ف(2006):" الأقسام الفاعلة بناء ثقافات التميز وتعزيزها في البرامج الأكاديمية " ترجمة ديب ، ثائر ، مكتبة العبيكان ، ص 31–32

[12]المرجع نفسه، ص85

[13]حسين شبكة (1990): علم اجتماع أم علم اجتماع عربى، مجلة شؤون عربية، العدد 61، مارس، ص 165

[14]مجدى حجازى (1997):علم الاجتماع بين تناقض الواقع واغتراب الفكر، دراسة فى أزمة العلاقة بين الباحث ومجتمعه، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد (57)، العدد (4)، أكتوبر 1997، 126

[15] على حبيش(2003): العلم والتكنولوجيا كقضايا حاكمة في بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، معهد التخطيط القومي القاهرة ، يوليو ، 60

[16] GhalamalahMohamed,(2007) « Les Technologies de L'information et de la Communication Comme AxeStratégique De La Reforme Universitaire », Les Cahiers Du Cread, , p 39-51

[17]أحمد زايد (1984): علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية ، دار المعارف ، القاهرة ، ص58

[18] محمد عزت حجازى(1986): الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي ، نحو علم اجتماع عربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بير (ت، ، 56

[19]عبد الباسط عبد المعطى(1998): إنتاج المعلومات السوسيولوجية : المهام والتحديات، مؤتمر الأدوار المستقبلية لعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا فى مصر ، 13– 14 مايو ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ص5

[20]سمير نعيم أحمد (1988): علم الاجتماع والالتزام بقضايا الإنسان العربي ، في كتاب : المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية ، ط5 ، دار سعيد رأفت ، القاهرة ، ص262

[21]فريدريك معتوق(1985): منهجية العلوم الاجتماعية عند العرب وفى الغرب ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، بيروت ،، ص 140

[22] علا الحكيم(2003): قطاع البحث العلمي والتكنولوجيا وتحدياته ، المجلة المصرية للتنمية لتخطيط ، معهد التخطيط القومي، القاهرة،ديسمبر، ص 214

[23] عبد الله الهمالى(1990) :إشكالية علم الاجتماع واستخدامه فى الجامعات العربية، المستقبل العربي ، السنة الثالثة عشر، العدد (141)، نوفمبر ، ص 27-28

[24] [24] Malika Tefiani,(2005) « Université etNouvelles Technologies en Algérie », Les Cahiers Du Cread. Revue Publiée par LeCentre de Recherche en Economique Appliquée pom Le Développement, N°=7, p13-38.

[25] ادريانا جارميلو وآخرو(2002): الجامعات تحت المجهر:مقارنة معيارية لحوكمة الجامعات من اجل تحديث التعليم العالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي، 85

[26] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2011 ،التعليم العالي في مصر

[27]باسكرفيل،وآخرون(2010): دليل التعليم العالي في المملكة المتحدة والشراكة مع الجامعات في الخارج، وحدة أوروبا والشؤون الدولية للتعليم العالي بالمملكة،سلسلة البحوث، ص321